

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديدوش مراد

الإجابة النموذجية / النشاط 01

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية

التخصص : ليسانس حقوق

السداسي : السداسي الثاني

الوحدة التعليمية : قانون دستوري 2

السؤال:

يعتبر النظام البرلماني من أقدم الأنظمة السياسية الدستورية التي تقوم على مبدأ الفصل المرن بين السلطات.

المطلوب: اشرح ذلك.

الإجابة النموذجية للنشاط 01

مقدمة: (3ن)

يُعتبر النظام البرلماني أحد أقدم الأنظمة السياسية وأكثرها انتشارًا في العالم، حيث نشأ في بريطانيا وتطور ليصبح نموذجًا للحكم الديمقراطي في العديد من الدول فيقوم هذا النظام على مبدأ الفصل المرن بين السلطات، مما يسمح بتفاعل وتعاون وثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فأصبح النظام البرلماني نموذجًا للحكم في العديد من الدول الديمقراطية، حيث يسهم في تعزيز مبدأ المشروعية والمساءلة، ويمنح البرلمان دورًا محوريًا في توجيه السياسة العامة للدولة (2ن) ، ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: (1ن)

- إلى أي مدى يحقق النظام البرلماني توازنًا حقيقيًا بين السلطات؟

- هل يساهم الفصل المرن في تعزيز الديمقراطية أم قد يؤدي إلى عدم الاستقرار الحكومي؟

أولاً- مظاهر التوازن والتعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني: (8ن)

يحقق النظام البرلماني توازنًا بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال عدة آليات، منها:

1. الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة: يمكن للنائب أن يصبح وزيرًا أو رئيس وزراء دون فقدان مقعده البرلماني،

والعكس صحيح. (2ن)

2. يحق للوزراء دخول البرلمان لشرح سياسات الحكومة والدفاع عنها دون الحاجة لدعوة خاصة، كما تقوم السلطة التنفيذية بدعوة البرلمان للانعقاد سواء في دورة عادية أو غير عادية. (2ن)
3. حق اقتراح القوانين: تستطيع السلطة التنفيذية تقديم مشروع قوانين، لكن إقرارها يتم عبر البرلمان، بينما إصدارها من اختصاص رئيس الدولة. (2ن)
4. إعداد قانون المالية: تتولى وزارة المالية إعداد الميزانية، بينما يناقشها البرلمان ويقرها في قانون المالية، فإنها ثمرة عمل مختلط بين السلطتين. (2ن)

ثانياً - مظاهر الرقابة بين السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية: (8ن)

لقد منح الدستور وسائل موازية للسلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية منها:

- 1- دعوة البرلمان للانعقاد وفضه وتأجيله: يمكن للسلطة التنفيذية دعوة البرلمان للانعقاد سواء في دورته العادية أو في دورة غير عادية عند الضرورة، كما يمكن للسلطة التنفيذية فض أو إنهاء دورة الانعقاد العادي، ولمدة محددة. (2ن)
- 2- حق الاعتراض على القوانين: يحق لرئيس الدولة رفض إصدار قانون سنه البرلمان إذا رآه غير ملائم، لكن البرلمان يمكنه إعادة إقراره بأغلبية ساحقة، مما يلزم الرئيس بإصداره. (2ن)
- 3- حق السلطة التنفيذية في حل البرلمان: و هو ذلك السلاح الذي يوازي ويقابل حق البرلمان في المساءلة السياسية للوزارة، وهو من أبرز و أهم مظاهر هذه الرقابة وهناك صورتان لحل البرلمان الحل الوزاري والحل الرئاسي (2ن) :
- الحل الوزاري: تلجأ الوزارة إليه عند نشوب خلاف مع البرلمان، حيث تسعى لحله وإجراء انتخابات جديدة. (1ن)
- الحل الرئاسي: يتم بقرار من رئيس الدولة إذا رأى أن البرلمان لم يعد يمثل توجهات الأمة. (1ن)

خاتمة: (1ن)

يحقق النظام البرلماني توازناً بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، مما يسهم في تعزيز الديمقراطية وضمان عدم استبداد أي من السلطتين بالقرار السياسي، فهو من أكثر الأنظمة الديمقراطية التي تحقق التوازن بين السلطات من خلال الفصل المرن والتعاون بين الحكومة والبرلمان. فمن خلال مساءلة الحكومة أمام البرلمان وحق البرلمان في سحب الثقة منها، يساهم هذا النظام في تعزيز الشفافية والمساءلة السياسية، مما يقلل من احتمالات الاستبداد أو التفرد بالسلطة. تبقى الخاتمة مفتوحة من استنتاجات الطالب حسب ما توصل إليه من بحثه.

الدكتورة دوايسية كريمة تتمنى لكم النجاح